التقسيم، التامر الدولي حرب ١٩٤٨م

فلسطين اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها:

رغم صدور الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩م الذي تظاهرت فيه بريطانيا بمسايرة العرب والحد من الهجرة الصهيونية فقد استمرت الهجرة واستمرت كذلك عملية انتقال الاراضي للصهاينة بشتى الوسائل.

بعد اعلان الحرب العالمية الثانية قال دافيد بن غوريون وهو احد زعماء الصهاينة العنصريين «اذا كانت الحرب العالمية الاولى قد جاءت بوعد بلفور، فان الحرب الثانية ستأتي بالدولة اليهودية». وادراكاً من الحركة الصهيونية بحتمية تبوء الولايات المتحدة الامريكية مكان الصّدارة بين الدول الاستعمارية بعد انتهاء الحرب نقلت الصهيونية مركز ثقلها من بريطانيا الى الولايات المتحدة خاصة نيويورك حيث تتركز اكبر مجموعة يهودية في العالم في مدينة من المدن اذ يبلغ عددهم زهاء ثلاثة ملايين نسمة آنذاك فضلاً عن تأثير نيويورك على السياسة الاميركية من خلال موقعها المتنفذ في الحياة الاقتصادية الاميركية. وادى هذا الانتقال من احضان الاستعمار البريطاني الى احضان الاستعمار الاميركي الى اضعاف نفوذ حاييم وايزمن في القيادة الصهيونية وتعزيز موقع بن غوريون الاكثر ولاءً وارتباطاً بالولايات المتحدة.

وكان المؤتمر الطارئ الذي عقدته «لجنة الطوارئ» الاميركية للشؤون الصهيونية «في فندق بلتيمور في ١١ مايس ١٩٤٢م هو اول تصيير علني عن انتقال الحركة الصهيونية الى احضان الاستعمار الامريكي. وقد دعا المؤتمر الى «تنفيذ نص وعد بلفور بنماء وطن قومي يهودي في فلسطين، ووقف العمل بالكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩م، وفتح ابواب فلسطين للهجرة اليهودية غير المقيدة، وتكوين قوة عسكرية صهيونية» وسرعان ما احتضنت الحركة الصهيونية بكافة اتجاهاتها «برنامج بلتيمور» هذا. وقد دعم الكونغرس الاميركي هذا البرنامج في عدد من قراراته وكذلك الحكومة الامريكية.

وفي تشرين الثاني ١٩٤٥م اصدر ارنست بيفن وزير خارجية بريطانيا بيانه الشهير حول قضية فلسطين اعلن فيه فتح ابواب فلسطين للهجرة اليهودية. وقد ردت بعض الاحزاب العربية الفلسطينية على ذلك مطالبة بـ:

١ - استقلال فلسطين وانشاء حكومة ديمقراطية مستقلة.

٢ - اشاعة الحريات الديمقراطية.

٣ - ايقاف الهجرة.

٤ - فصل قضية فلسطين عن قضايا اللاجئين اليهود، واحالة المشكلة اليهودية الى الامم المتحدة.

وتزايد الضغط الامريكي على بريطانيا خاصة بعد انتهاء الحرب وبروز الولايات المتحدة الامريكية على انها اقوى دولة في العالم وزعيمة للاستعمار العالمي، بينما تدهورت بريطانيا الى الدرجة الثانية أو اقل من ذلك. وبدأ الصراع واضحاً بين الاستعماريين: الولايات المتحدة الامريكية تجتهد لوراثة بريطانيا في فلسطين وبريطانيا تبذل قصارى جهدها للتشبث بفلسطين او مشاركة الولايات المتحدة الامريكية فيها. وقد انتهت هذه الضغوط كما رأينا الى فتح ابواب الهجرة الصهيونية وتشكيل اللجنة الانكلو - امريكية المشتركة للبحث في امكانيات فلسطين لاستيعاب مهاجرين يهود جدد.

اصدرت اللجنة تقريرها الذي اوصت فيه بادخال مائة الف مهاجر يهودي الى فلسطين وتسهيل انتقال الاراضي الى المستوطنين الصهاينة وابقاء فلسطين تحت الانتداب البريطاني. وامام تفاقم ازمة الاستعمار البريطاني في فلسطين وبقصد التعجيل في تحقيق المطامع الصهيونية في الساحة التي ادت فيها الولايات المتحدة الدور الفاعل وقتئذ وهي هيئة الامم المتحدة، قررت بريطانيا احالة القضية الفلسطينية الى الهيئة الدولية. املاً في الوصول الى حل مناسب. وبدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة القضية في مايس ١٩٤٧م، وانتهت المناقشات بايفاد لجنة من الامم المتحدة لتقصي الحقائق في فلسطين. وقدمت هذه اللجنة تقريرها الى الامم المتحدة في ايلول ١٩٤٧م وكان يدعو الى تقسيم فلسطين.

مشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧م

ظهرت فكرة تقسيم فلسطين اول ما ظهرت سنة ١٩٣٧م وعرضتها لجنة بيل البريطانية وذلك بعد ارسالها لاستقصاء الحقائق بعد ثورة ١٩٣٦م الفلسطينية الكبرى ثم ظهرت الفكرة ثانية اثناء مؤتمر لندن المنعقد في الفترة ١٠ ايلول- ٢ تشرين الاول ١٩٤٦م ، اذ عرضت بريطانيا على العرب مشروعاً سمته مشروع النظام الاتحادي او (مشروع موريسون)، وهو يقضي بتقسيم فلسطين الى اربع مناطق ادارية. ولكن العرب رفضوا هذا المشروع . وقدموا مشروعاً يتلخص بالاعلان عن استقلال فلسطين كدولة موحدة وقد رفض الجانب البريطاني في المؤتمر هذا المشروع .

وبعد مناقشات لمشروع لجنة الامم المتحدة التي اقترحت التقسيم في الجمعية العامة، وبفضل الدعم الأمريكي اللامحدود للحركة الصهيونية وللتقسيم فضلاً عن الضغوط التي مارستها على الدول المصوته سواء بالترغيب او الرشاوى والترهيب، صوتت الجمعية العامة على مشروع القرار، فحصل على ٣٣ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً وامتناع عشر دول عن التصويت. وتغيب دولة واحدة وبذلك حصل على موافقة اغلبية الثلثين التي تتطلبها المسائل الهامة طبقا للمادة (١٨) من ميثاق الامم المتحدة. ان دراسة مستفيضة لقرار التقسيم تؤكد انه كان يتعارض مع نصوص ميثاق الامم المتحدة والجوانب التي توضح عدم مشروعية صدور هذا القرار هي:

١-ان تبني بريطانيا التقسيم كحل لمشكلة فلسطين اتجاه غير مشروع وباطل ومخالف قانونا للمادة الخامسة من صك الانتداب التي تنص على ان « تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن شيء من اراضي فلسطين او تأجيره او وضعه تحت تصرف دولة اجنبية ».

٢-ان قرار التقسيم يؤكد تجاوز الجمعية العامة للامم المتحدة لاختصاصها في اصدار مثل هذا القرار، لان نظام الوصاية هو الوريث في الحقيقة لنظام الانتداب وبالتالي فلا يحق للجمعية التنازل عن شيء من ارض فلسطين لمناقضة ذلك لصك

الانتداب الذي صادقت عليه عصبة الامم. ولا تملك الجمعية العامة اجراء اي تعديل او تغيير في صك الانتداب ما دام قائما.

٣- ان سلطة الجمعية كما نظمها الميثاق تقتصر على تقديم توصيات ليس لها صفة الالزام القانوني، فضلاً عن ان القرار اهمل حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، واهمالها هذا الحق كما نصت على ذلك المادة ٢/١ في ميثاقها التي اعطت الشعوب حق تقرير المصير.

٤- الضغط الذى قامت به الولايات المتحدة على بعض الدول للتصويت في صالح قرار التقسيم في الجمعية العامة للامم المتحدة «كالضغط على ليبيريا، سيام (تايلند)، هايتي، الفلبين»،

خص قرار التقسيم الدولة اليهودية المزعومة بـ ٥٥٪ من ارض فلسطين فى حين ان اليهود لم يكونوا يمتلكون في هذه المنطقة اكثر من ١١٪ من الاراضي، ويمنح قرار الامم المتحدة منطقة اكبر مما خصصته لجنة بيل الملكية البريطانية لسنة ١٩٣٧م لليهود. ولا ننسى ان نشير الى ان القسم اليهودي في قرار التقسيم اشتمل على منطقة النقب التي تصل الى خليج العقبة وتقطع الصلة بين الارض العربية من آسيا وشمال افريقيا وتحقق مرامي الاستعمار والصهيونية في ضرب الوحدة العربية واجهاض كل محاولة باتجاهها وخلق كيان غاصب يفصل بين شرق الوطن العربي ومغربه.

اما المنطقة التي تركت للعرب فتعتبر من المناطق الفقيرة عكس المنطقة التي اعطيت لليهود حيث تمتاز بأراضيها الاكثر خصباً. وخلاصة القول ان مشروع التقسيم راعى بقدر الامكان عدم وجود اقلية يهودية فى المنطقة العربية بينما ترك عدداً هائلاً من العرب في المنطقة اليهودية يبلغ نحو ٥٠٪ من مجموع سكانها معولاً على ان الهجرة المستمرة ستحول الميزان فيما بعد فضلاً عن رغبته في تقييد حركة نسبة عالية من السكان العرب.

رفض عرب فلسطين يدعمهم الشعب العربي في كل الارض العربية القرار الظالم واضطرت الحكومات العربية الى مسايرة هذا السخط الشعبي المتفجر ، وبدأ الصدام المسلح من جديد بين العرب من جهة والصهاينة وحماتهم المستعمرين البريطانيين من جهة اخرى، فأعاد العرب تشكيل (اللجـــان) وقاموا بتكوين فصائل مقاتلين من عرب فلسطين عرفت باسم «الجهاد المقدس» ترأسها المناضل عبدالقادر الحسيني. ودخل «جيش الانقاذ» المؤلف من متطوعين من البلدان العربيـة الى فلسطين بقيادة فوزي القاوقجي.

وفي مواجهة التسليح الحديث للصهاينة كان العرب يتسلحون ببنادق قديمة محدودة العدد وشحيحة الذخائر، بينما حصل الصهاينة على اسلحة كبيرة حديثة كانت تزودهم بها القوات البريطانية في فلسطين ساهمت في اقدام الصهاينة على القيام بمجزرة دير ياسين يوم ٩ نيسان ١٩٤٨م ،والتي قاد الصهاينة فيها أفراد من عصابة ارغون زفاي ليومي الارهابية الذين هاجموا القرية بالمدافع الرشاشة فحميهم خمس عشرة دبابة. فمن اين اتت هذه الاسلحة إن لم تكن من المستعمرين البريطانيين بزعامة الارهابي (مناحيم بيغن) رئيس وزراء العدو السابق، والتي راح ضحيتها (٢٩٢) عربياً وعربية ابرياء لا ذنب لهم سوى دفاعهم عن ارضهم وشرفهم.

بل ان القوات البريطانية سلمت مينائي حيفا ويافا للعصابات الصهيونية في نيسان ١٩٤٨م اي قبل الموعد الذي حددته لانسحابها من فلسطين يوم ١٥ مايس ١٩٤٨م ، كما جاء في بيانها الصادر يوم ١١ كانون الاول ١٩٤٧م ، رافضة تدخل اي طرف في القضية تاركة للعرب والصهاينة تنفيذ ما ازمع عليه كل فريق.

حرب ١٩٤٨م :

في ليلة ١٤-١٥ ايار ١٩٤٨ م اعلن عن قيام الكيان الصهيوني. بعد مرور احدى عشرة دقيقة على اعلان قيامه اعترفت به الولايات المتحدة الامريكيـــة ثم تبعها الاتحاد السوفييتي «سابقاً» والدول الاخرى بقصد ترسيخ هذا الكيان وتعزيز نفوذه في ارضنا العربية لضرب حركة التحرر والوحدة العربية.

وتحت ضغط الجماهير العربية من جهة وشراسة التآمر الاستعماري الانكلو-امريكي من جهة اخرى اضطرت الحكومات العربية (مصر، سوريا، لبنان، العراق، الاردن) يوم ١٥ مايس ١٩٤٨م على زج جيوشها في القتال على ارض فلسطين لانقاذها من السيطرة الصهيونية. وقد نجحت الجيوش العربية في التقدم داخل فلسطين وكان الجيش العراقي في مقدمتها، و قد اشاد بدوره وحميته وحماسته ورغبته الشديدة في القتال كل من تابع تقدمه وكانت ابرز معاركه معركة جنين ومعركة كفر قاسم، ففي جنين تمكنت قطعات من الجيش العراقي دحر القوات الصهيونية التي كانت تبلغ ستة اضعاف قطعات الجيش العراقي الا ان الحكومات العربية سرعان ما قبلت الهدنة مع ان القوات العربية كانت في وضع عسكري جيد. وبالهدنة تحسن وضع الصهاينة العسكري فكسروا الهدنة بعد ان حصلوا على السلاح والعتاد من جهات متعددة غربية وشرقية. بينما لم يحصل العرب على اي شيء من السلاح او العتاد، فخرق الصهاينة الهدنة واستؤنفت الحرب غير انها توقفت بقرار من مجلس الامن الدولي وبضغط امريكي بريطاني بعد ان استولى الصهاينة على اراض جديدة لم يشملها قرار التقسيم. وبذلك صار ما في حوزتهم فعلا اكثر مما خصص لهم بنحو الثلث. سكت مجلس الامن عن ذلك استجابة للضغط الاستعماري والامريكي بشكل خاص وظل المستعمرون حتى تم عقد الهدنة بين مصر والكيان الصهيوني في (رودس) يوم ٢٢ شباط ١٩٤٩م ثم بين كل من الاردن ولبنان وسوريا على التوالي والكيان الصهيوني.